الفصل 24
الفساد في كارسويل

«إنَّ كل ما يحتاج إليه الشر لينتصر، هو أن لا يفعل الخيرون شيئًا».

إدمولاند بيرك، سياسي وفيلسوف إيرلندي (1729م- 1797م).

يبدو أنَّ عمليات الاغتصاب وحرمان السجينات المريضات من الرعاية الصحية كانت غير كافية من وجهة نظر القائمين على إدارة سجن كارسويل؛ فقد أُقِر فيه شيء أكثر إيلامًا من ذلك، هو رفض إدارة السجن إطلاق سراح السجينات بعد إكمالهن المدَّة المقررة، مُبرِّرةً ذلك بأسباب سخيفة.

وقد حدث ذلك في حالات لا يمكن أن يتصورها العقل، ولم أُصدِّق ذلك إلا عندما رأيته بنفسي، فقد استطاعت امرأة من شيكاغو الانتصار لقضيتها أمام المحكمة العليا، حين قدَّمت التماسًا، وأَعَدَّت مذكِّرة دفاعها بنفسها من دون اعتماد على محامٍ؛ كان مجرد قبول المحكمة العليا التماسها حالةً فريدةً؛ إذ توجد آلاف الحالات التي ترفض المحكمة النظر فيها، لكنَّها اختارت هذه القضية تحديدًا، والأهم من ذلك هو أنَّ المحكمة رفضت التهم المُوجَّهة إلى هذه المرأة، وأمرت بإطلاق سراحها من سجن كارسويل فورًا.

كان ذلك نصرًا كبيرًا لا يمكن لأي متهم أن يحلم به؛ فالوصول إلى المحكمة العليا وكسب القضية هو أمر شبه مستحيل، وكان أكثر ما يمكن أن يحدث في مثل هذه الحالات هو إسقاط المحكمة جزءًا من التهم، لكنَّ المحكمة – في هذه الحالة– قبلت مذكِّرة دفاع المرأة كاملةً، وأمر القاضي بإطلاق سراحها، والاكتفاء بالمدَّة التي قضتها في السجن، وقد قرأت الحكم بأم عيني.

إذن، ماذا حدث لتلك المرأة باعتقادكم؟ هل تعتقدون أنَّ إدارة السجن اهتمت بقرار المحكمة؟

إنَّ هذه الإدارة لم تكترث بقرار محكمة الاستئناف الخاص بحق السجينات في رفض تناول دواء الأمراض النفسية، وحقهن في الرعاية الصحية بعد العمليات الجراحية؛ ما أدى إلى موت بعض السجينات.

وهكذا، فقد رفضت إدارة السجن إطلاق سراح هذه المرأة، وكأنَّها أرادت أن تقول للسجينات الأخريات اللاتي يُفكِّرن في الحذو حذوها «أن لا فائدة من المحاولة، وأن لا سلطة لأي محكمة أو قاضٍ فيدرالي على السجناء، سوى سلطة السجن».

ولأنَّ إدارة السجن تواطأت مع مكتب السجون؛ فقد تأخر موعد إطلاق سراح هذه المرأة خمسة أشهر أخرى، لكنَّ تجاهل أمرٍ من المحكمة العليا لم يكن المثال الوحيد على تلاعب إدارة السجن بالإجراءات؛ لحرمان السجناء من حريتهم في نهاية مدَّة العقوبة؛ فقضية كاثلين رامف، العاطلة عن العمل، تكشف جانبًا آخرَ من تجاهل إدارة السجن قرارات المحاكم لإبقاء السجناء في الحجز، وكان قد حُكم على كاثلين بالسجن مدَّة ثمانية أشهر؛ لأنَّها غيَّرت لافتة الترحيب على واجهة إحدى المدارس لتصبح (مدرسة العار) [455]، وهي مدرسة يُسميها الناشطون مدرسة التعذيب؛ لأنَّ خرِّيجيها كانوا من بين مسؤولي الأنظمة الاستبدادية في أمريكا اللاتينية، وهي الأنظمة المعروفة بقتلها للمثقفين والسياسيين المعارضين لها.

في يوم إطلاق سراحها تجمَّع عشرات من نشطاء السلام أمام بوابة السجن للاحتفال بهذه المناسبة، وقد جاء هؤلاء من أمكنة بعيدة في الولايات المتحدة ليرافقوها في طريق عودتها إلى بيتها [456].

لم يعجب ذلك مدير السجن جي بي بروغان، فأجبر كاثلين على توقيع تعهُّدٍ بدفع غرامة قدرها ألفا دولار، وإلا فإنَّها ستظل في السجن إلى ما شاء الله، وإذا لم تدفع هذه الغرامة فإنَّها ستُعتقل مرَّةً أخرى، وتعاد إلى السجن [457]. ونظرً إلى أنَّها كانت تعيش على ما تُقدِّمه المعونة الاجتماعية؛ فقد رفضت دفع الغرامة، فقرر بروغان إبقاءها في السجن إلى أن تتدبر أمر هذه الغرامة، وقد وصفت محاميتها مورين تولبرت هذا الإجراء بأنَّه غير دستوري، مشيرةً إلى أنَّ الغموض في إجراءات إطلاق سراح السجناء يسمح لمسؤولي السجن بإعادة سجن مَن انتهت مدَّة محكوميتهم [458]، وهذا ما يفعله سجن كارسويل، فعندما لا تستطيع النساء السجينات دفع المبالغ المطلوبة منهن، فإنَّهن يبقين في السجن إلى أن يدفع أصدقاؤهن أو عائلاتهن هذه المبالغ.

وما يزيد الوضع سوءًا هو أنَّ القضاة لا يطلعون على قرار الاستمرار في حجز السجينات؛ إذ يتخذ مدير السجن قراره من دون استشارة أحد، وفي مثل هذه الحالات لا تُعقد جلسات استماع، ولا يُسمح للسجينات بتعيين محامٍ لمتابعة قضاياهن، ولا يوجد حد زمني لمدَّة احتجاز مكتب السجون كل مَن ترفض التوقيع على الاتفاقية. والمعروف أنَّ معظم تلك السجينات هن من الفقراء، ولا تتوافر لهن فرص عمل بعد خروجهن، وقد يضطررن إلى اقتراف مزيد من الجرائم لدفع غرامة السجن. كانت كاثلين محظوظةً لأنَّ أصدقاءها دفعوا الغرامة المطلوبة منها، لكنَّ سجينات غيرها لم يكنَّ محظوظات مثلها، فلبثن في السجون شهورًا طويلة بعد انتهاء مدَّة الحكم.

قصة نارين ضياء

تُسهم الاعتبارات السياسية بفاعلية في تحديد القرارات التي يتخذها سجن كارسويل، وكثيرًا ما تكون هذه القرارات مأساويةً، ومضحكةً أيضًا.

وكما تَبيَّن لاحقًا، فلم أكن السجينة الوحيدة المرتبطة بقضايا الحرب على العراق التي دخلت سجن كارسويل، يوم الثالث من شهر أكتوبر عام 2005م؛ فقد جاءت مهاجرة عراقية تُدعى نارين (نانسي) ضياء من أجل الخضوع لتقييم نفساني شامل.

وقد توطدت صداقاتنا بالرغم من تعارض قضيتينا من مختلف الوجوه؛ إذ اتُّهِمْتُ بالعمالة لحكومة صدام حسين، في حين اتُّهِمَتْ نارين بمحاولة مساعدة بعض العراقيين على الهروب من ملاحقة هذه الحكومة لهم قبل الحرب.

وقد حاولت نارين مساعدة أي عراقي يحاول دخول الولايات المتحدة بطريقة غير مشروعة؛ بتأمين حصول عائلات مسيحية على تأشيرات من الأردن لدخول الإكوادور التي كانت تشجع هجرة العراقيين الأثرياء للإقامة فيها [459].

بعد وصول هذه العائلات إلى الأرجنتين، تمكن ما بين (40– 50) عراقيًّا من دخول الولايات المتحدة، وقد أقسمت نارين أن لا علاقة لها بذلك، وأنَّ علاقتها انقطعت بتلك العائلات بعد مغادرتها الأردن، لكنَّ وزارة العدل أصرت أنَّها تتحمَّل مسؤولية وجهتهم النهائية. قال محاميها إنَّ الولايات المتحدة تتدخل في سياسة الأرجنتين المتعلقة بمنح التأشيرات، وإنَّ اعتقالها جاء لإجبار الحكومة الأرجنتينية على تغيير سياستها في تسهيل هجرة العراقيين إليها.

تُعَد قضية نارين دليلًا على نفاق الحكومة العراقية التي ادَّعت أنَّ ممارسات نظام صدام حسين حيال المعارضين كانت المُبرر لشن الحرب، ولو أنَّها كانت صادقةً في هذا الادعاء لكرمت نارين بدلًا من سجنها.

أما سبب إرسالها إلى سجن كارسويل للتقييم النفساني فلأنَّها – كما قالت– تعرَّضت للتعذيب على أيدي رجال المخابرات العراقية الذين علَّقوا ابنها، وعمره ثلاث سنوات، من رقبته بمروحة في السقف، وعندما حاولت تخليصه ضربها أحدهم بسكين مُحدِثًا جرحًا في ذراعها طوله نحو عشرة سنتيمترات.

وكانت نارين قد أُجبرت على الزواج وعمرها (13) سنةً من رجل كردي أكبر منها عمرًا بكثير، وكان مقاتلًا في المعارضة المسلحة، وقد اغتصبها مرارًا وهي في سن المراهقة، فهربت من العراق مع أطفالها للخلاص من معاملة زوجها، ومن المشكلات التي كانت المقاومة المسلحة تُسبِّبها لعائلتها.

قال محاميها: إنَّه يجب أخذ هذه الحقائق بالحسبان.

وهكذا، فقد وصلْتُ وإياها إلى سجن كارسويل معًا في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر، وقد كشفت قضية كلٍّ منا غياب المنطق في موقف الحكومة من العراق، وألاعيب الطب النفسي التي تعرَّضنا لها.

كان للتقييم النفساني دلالات سياسية في اتجاهين مختلفين، فبينما كنت أعتقد أنَّه يمكنني المساعدة على إعداد الدفاع عن نفسي، كانت نارين تنهار عند أول ذكر للعراق، ولا تستطيع مواصلة الحديث أكثر من عشر دقائق.

جاء محاميها من واشنطن مرَّتين، ولكنَّها اختبأت منه، وكان الحراس يبحثون عنها في كل مكان، حتى وجدوها مُتكوِّمةً في أحد المراحيض. لقد كان من الصعب عليها التخلص من ذكرياتها، وكانت تنفجر باكية، وتصرخ بلغتها العربية في وجه القاضي وهيئة المحلفين.

وحتى عندما كنا نتجاذب أطراف الحديث كانت تشعر بالارتياب من اعتقالي بتهمة العمالة للعراق، وكانت تتوقف عن الحديث معي أيامًا معدودات.

وبالرغم من هذا كله، فقد رفض الأطباء النفسانيون الاعتراف بعجزها عن الإسهام في إعداد مذكِّرة الدفاع عنها، وقالوا إنَّ كل ما مرَّت به لا علاقة له بتصرفاتها، وإنَّها لا تعاني أي وضع نفسي يمنعها من مساعدة نفسها بشأن مذكِّرة الدفاع خاصتها.

وطوال أربعة أشهر من وجودنا معًا في وحدة العلاج، كنا نخرج معًا، ونسير في المضمار الخارجي، ونتحدث عن عائلتينا ووضعنا القانوني. وقد أخبرتني أنَّ إدارة السجن ستطلق سراحها إذا اعترفت أنَّها مذنبة، وضغطت عليها في ذلك؛ لإدراكها أنَّها لا تستطيع المثول أمام المحكمة بسبب ثورتها العاطفية.

لكنَّ إدارة السجن أَخَلَّتْ بوعدها وخانتها، وعلمتُ لاحقًا أنَّ وزارة العدل أوصت بسجنها مدَّة (15) عامًا، وهو حكم كانت نارين مُجبرَةً على القبول به [460]؛ حتى لا تعود إلى العراق.

كان هذا الحكم ظالمًا؛ لأنَّ رجال عصابات التهريب الذين يجلبون مئات من المهاجرين غير الشرعيين إلى داخل الولايات المتحدة، لا يُحكَم عليهم بمثل هذا الحكم [461].

وهكذا، فإنَّ الأطباء النفسانيين الذين أعلنوا أنَّني غير أَهْلٍ قانونيًّا للمثول أمام المحكمة هم أنفسهم الذين أعلنوا أنَّ نارين مخوَّلة قانونيًّا؛ ليجعلوها تُقِرُّ بالتهمة المُوجَّهة إليها، هذه هي حقيقة الطب النفسي في كارسويل؛ فهو غير ثابت، ومُسيَّس، وفاسد.

قضية أهليتي القانونية

بالتأكيد، كانت قضيتي على المحك، فهل كنت حقًّا غير أَهْلٍ قانونيًّا؟ هل هذه تصرفات وسيط سري غير كفء؟ هل تعني تحذيراتي السابقة من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، والهجوم على المدمرة يو إس إس كول، وعلى مركز التجارة العالمي عام 1993م، أنَّني فشلت في أداء دوري؟ هل تقبل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية أن يعمل معها وسيط سري مدَّة ثماني سنوات إن لم يكن موضع ثقة؟ ناهيك عن أنَّ اتصالاتي شملت دولًا معادية للمصالح الأمريكية.

لقد كنت أُؤمن دائمًا أنَّ الحكم عليك يعتمد على قوة خصومك، وقد كان خصومي ديك تشيني، وكولين باول، والسيناتور جون ماكين، والسيناتور ترينت لوت، وآندرو كارد، وألبيرتو غونزاليس. ولكنَّني كنت غير كفؤة - بحسب زَعْم القادة الجمهوريين في واشنطن- عندما أعددت قاعدة بيانات تضم عناوين مكاتب مجلسي الشيوخ والنواب لتوجيه الرسائل إليها [462].

هل كنت غير كفؤة عندما حذَّرت من أنَّ تكلفة الحرب ستبلغ نحو (1,6) تريليون دولار؟ كيف سيُؤثِّر ذلك في سوق المال وديون الولايات المتحدة؟ [463]. هل كنت غير كفؤة عندما توقعت أنَّ إيران سوف تصبح قوةً إقليميةً؟ هل كنت غير كفؤة عندما توقعت ظهور قيادات شعبية وخلايا إرهابية ردًّا على الاحتلال الأمريكي للعراق؟ هل كنت غير كفؤة عندما توقعت أنَّ القوى الديمقراطية سوف تفقد تأثيرها لصالح المتشددين الإسلاميين؟ هل كان هذا عدم كفاية من جانبي، أم أنَّني كنت كبش فداء لأخطاء الآخرين؟

في عام 2007م أصدرت لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ تحذيرات مشابهة لتحذيراتي، وأعلنت أنَّ تقارير عام 2003م كانت من المحطات المشرقة القليلة في المعلومات الاستخباراتية

التي سبقت الحرب [464]، وقد عملت جاهدةً في جمع هذه المعلومات، لكنَّ وزارة العدل رأت أنَّ رسائلي إلى آندرو كارد وكولين باول [465] كانت سببًا لتوجيه الاتهام إليَّ.

أما السيناتور جون وارنر فقال: إنَّ تلك التقارير كانت مذهلةً واستشرافيةً، وفي المقابل وصفها بعضهم بأنَّها خيانة، ووصفني بأنَّني غير كفؤة، فهل يمكن أن يكون الطب النفسي فاسدًا لهذه الدرجة؟ جوابي عن ذلك هو نعم.

في أثناء وجودي في سجن كارسويل جاءت نساء كثيرات من أجل التقييم النفساني، ثم غادرن بعد ستة أو سبعة أسابيع، كان هذا هو الوقت المعقول لمثل هذه التقييمات، ولم يتوافر المزيد للقيام به؛ فقد كان أطباء السجن يجرون معنا مقابلات مرَّةً أو مرَّتين، ثم يتحدثون إلى بعض المصادر الخارجية للتحقق مما نقول.

وفي حال وجود تقييم نفساني سابق، فإنَّ هؤلاء الأطباء قد يدرسونه، أما في حالتي فقد قرر الدكتور تاديسا إنَّه لم يلاحظ عليَّ أي أعراض نفسانية طوال عام كامل من المراقبة؛ لذا فقد كنت سليمةً معافاةً قبل دخولي السجن [466]، ومع ذلك، فقد جاءت نساء كثيرات وغادرن، أما أنا فلم أغادر؛ فهذه هي الطريقة التي يعمل بها السجن.

حدث ذلك بالرغم من التقارير الإيجابية التي كتبها عني موظفو الخدمة الاجتماعية، وقالوا فيها إنَّني كنت على علاقة طيبة بالنزيلات، وإنَّ صحتي العقلية والبدنية جيدة [467]، وجاء في ملاحظاتهم المكتوبة بخط اليد أنَّ تصريف داخل وحدة العلاج كان طبيعيًّا [468]، وأنَّ المشكلات في الوحدة لم تكن سلوكيةً [469].

لقد كان هدف إرسالي إلى سجن كارسويل من أجل استعادة التأهيل، هو توضيحي الخيارات القانونية خلال (90) يومًا [470]، وإظهاري القدرة على العمل مع المحامي في هذه المدَّة، لذا، فإنَّ وصف هؤلاء الموظفين لي بأنَّني متعاونة، مرحة، مبتسمة، حسنة المظهر، لبقة، هادئة، سعيدة، لا يُبرِّر إعطائي أدوية طوعًا أو كرهًا. وفي إجراء احتياطي احترازي كنت أُوقِّع التقارير الشهرية، وأُرفق ذلك بمطالبة إدارة السجن بإجراء مقابلات مع شهودي للتحقق من روايتي [471]، وبوجود توقيعي على تلك التقارير لا يستطيع أحد إنكار أنَّني لم أُطالب بالتحقُّق

مـن روايتـي [472]، وهذا مـا حدث عندما نجح الطبيب النفسـاني شـادوك في الاتصـال بكلٍّ من فيرغوسن وغادفري.

وكانـت إدارة السـجن قـد اضطـرت إلى إلغاء التـداوي القسـري؛ نظرًا إلى عـدم وجود أي أساس طبي لذلك [473]. كان يمكن لأي متهم آخر أن يعود إلى بيته، أو يعاد إلى المحكمة، لكنَّهم قرروا إبقائي حتى انقضاء (120) يومًا؛ فقد أرادت وزارة العدل أن أظل في السجن أطول مدَّة ممكنة.

يوجـد شـيء آخـر سـاعد علـى حمايتـي - أو هكـذا كنـت أعتقـد- هـو حقي في عقد جلسـة اسـتماع قبـل اتخـاذ قرار نهائـي بخصوص أهليتي؛ فالقانـون الاتحادي يضمن حـق المتهم في طلب الشـهود، وتقديم الدليل لنقض التقييم النفسـاني [474]، ولحماية نفسـي؛ فقد ترددت على مكتبـة السـجن، وانكببـت على دراسـة كتب القانون، ثم تقدَّمت بطلب لعقد جلسـة اسـتماع مع قائمة بأسماء الشهود، وسجلت طلبي بحسب الإجراءات المطلوبة، وقد تشبَّثت بالأمل في انعقاد جلسـة الاسـتماع، واعتقدت أنَّني أصبحـت مصونة الجانب من الجبهـات جميعها، مهما حدث بعد ذلك.

عدم كفاية محامي المحكمة

إذا كان هذا هو الحال، فأين المشكلة؟

يوجد إجراء متبع في مسائل الكفاية، هو تقييم إذا كان المحامي يواجه مشكلة في التعامل مع القضايا الشـائكة أم لا؛ لذا فهو يلجأ إلى اسـتخدام دفاع (عدم الأهلية)، وكانت إدارة السجن قـد اسـتغلت - مـن المقابلـة الأُولـى- العوائـق التـي يواجهها المحامـي في التعامل مع ملابسـات وضعي القانوني.

أبلغت إدارة السجن منذ الأيام الأُولى لوجودي في قسم العزل الانفرادي أنَّ العم تيد اضطر إلى إجراء اتصالات مع شـهود مهمين بسـبب تلكؤ المحامي تالكين [475]، وكان على إدارة السـجن أن تـدرك أنَّ التدخـل القانـوني من أحد أفـراد العائلة يثير علامات اسـتفهام كثيرة بخصوص كفاية المحامي.

في الظروف العادية تؤدي الشكوك في أداء المحامي إلى إلغاء الدفع بعدم الأهلية، أما في حالتي فقد تغاضوا عن ارتباك تالكين، ومما زاد الوضع سوءًا فيما يتعلق بحقوقي القانونية بَدء الولايات المتحدة وبريطانيا بخسارة الحرب في مطلع عام 2006م؛ إذ نشر المتمردون الفوضى التي هددت بزج البلاد في أتون صراع طائفي بين الشيعة والسنّة من الشمال إلى الجنوب، ومع ازدياد عدد الخسائر البشرية ارتفعت حدة انتقادات الكونغرس للوسطاء السريين؛ بسبب فشلهم المزعوم في جمع المعلومات الاستخباراتية في مرحلة ما قبل الحرب، كان السياسيون مغرمين بهذه الحكاية، وكانوا يُكرِّرونها في كل مناسبة، ومن وجهة نظر الطب النفسي، فقد كان السياسيون في الكونغرس يعانون (انهيارًا نفسانيًّا)؛ لأنَّهم كانوا يبذلون جهدًا كبيرًا في تصوير أنفسهم على أنَّهم ضحايا معلومات استخباراتية مضللة جعلتهم يؤيدون قرار الحرب على العراق.

ولهذا، اتخذت وزارة العدل قرارًا حاسمًا بعدم السماح لأي إنسان (أو شيء) أن يُكذب الرواية التي كان قادة الحزب الجمهوري يقولونها للشعب الأمريكي، كان هذا هو كل ما يهم إدارة سجن كارسويل؛ لذلك حاول الأطباء النفسانيون بناء حقيقة جديدة عن عملي، تحمي مصالح السياسيين في واشنطن؛ وهي الادعاء أنَّني أعاني مرضًا نفسانيًّا غير محدد [476].

لقد فعلوا ذلك بالرغم من معرفتهم أنَّني لا أعاني أي أعراض نفسانية أو أمراض عقلية، باستثناء توتر ما بعد الصدمة عندما رفضت وزارة العدل إطلاق سراحي [477] بعد انتهاء مدَّة الحجز المقررة، وهذا رد فعل طبيعي تجاه الأحداث التي سأرويها.

إنَّ هذا التعسف القانوني الذي تعرَّضت له هو أكبر دليل على فشل القيادة في واشنطن؛ لأنَّ الكونغرس لم يُوفِّر لي الدعم والحماية عندما احتجت إليهما، فأين كانت لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ عندما كان الوسيط السري بحاجة إليها؟ لماذا لم تتخذ أي إجراءات لحماية وسيط سري تعرَّض للانتقاد لمجرد أنَّه امرأة؟ فإذا كان قادة الكونغرس صادقين في ادعاءاتهم بخصوص تقديم الدعم لنشاط مكافحة الإرهاب، الذي قضيت تسع سنوات من العمل فيه، فقد حان الوقت ليُثبِتوا هذه الادعاءات.

لماذا لم يتحرك أيٌّ منهم لمساعدتي؟

أذكر أنَّني في أحد الأيام تحديت طبيبًا نفسانيًّا في كارسويل، وقلت له إنَّ على إدارة السجن أن تتوقع أن يجري الكونغرس تحقيقًا في الإساءات التي تعرَّضت لها وأنا في السجن، لكنَّ الطبيب ضحك قائلًا: «إنَّهم لا يهتمون بما يحدث لك، لن يساعدك أحد، وهم راضون عن الطريقة التي تعاملنا بها مع قضيتك».

وإذا كان ما قاله صحيحًا فهذا حتمًا موقف مخيف؛ لأنَّ سجني كان سابقةً خطيرةً في أجهزة الاستخبارات الأمريكية التي لجأت إلى الأسلوب السوفيتي في معاقبة مَن يعرفون (الحقائق المزعجة)، ومحاولة تصحيح تفكيرهم من أجل التستر على أخطاء السياسيين.

لكنَّ السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: ما درجة الانحطاط التي يمكن لقادة الحزب الجمهوري أن ينحدروا إليها؟ والجواب هو أنَّهم مستعدون للنزول إلى أدنى درجات الانحطاط الممكنة من أجل إلحاق الأذى بغيرهم وإنقاذ أنفسهم.

كان كل شيء – بما في ذلك حالتي هذه– يتوقف على القاضي موكاسي؛ فقد أكد لي العم تيد أنَّ القاضي موكاسي هو من النوع الذي لا يمكن خداعه بسهولة، وهو ينتظر الفرصة لإنهاء هذه القضية، لكنَّه يريد أن يعرف ما ينوون فعله، فكل ما لديه هو الطعن بعدم الأهلية الذي تَقدَّم به المحامي تالكين.

بحسب القانون الاتحادي، فإنَّ أطول مدَّة حجز لغرض تقييم القدرة على الخضوع للمحاكمة كانت (120) يومًا فقط [478]. وفي حال لم يُظهر الشخص أي سلوك عدواني تجاه نفسه أو غيره، فيجب إطلاق سراحه، وهذه مدَّة طويلة على أي حال؛ لأنَّ معظم التقييمات النفسانية تنتهي خلال (60) يومًا، إلا إذا كانت تتعلق بالتخلص من الإدمان، وهذا يعني أن أكون خارج السجن يوم الثالث من شهر فبراير عام 2006م، وليس بعد ذلك بيوم واحد بحسب القانون الفيدرالي، لم يكن أمامي أي خيار آخر سوى الانتظار.

ولكن، ومع اقتراب اليوم الموعود، فقد أخذت السجينات الأخريات يتهامسن ويقلن إنَّ إدارة السجن لم تتخذ بعدُ الإجراءات اللازمة لإطلاق سراحي.

وأخيرًا، جاء يوم الثالث من فبراير، لقد كان يومًا عاديًّا مثل أي يوم آخر، لم أُودع السجينات الباقيات، ولم يَحْضُنّي أحد، ولم يوقظني الحراس قبل الفجر ويأخذوني إلى خارج السجن قبل

استيقاظ السجينات لوداعي، ثم أُبلغت أنَّ مكتب السجون قرر تأجيل الإفراج عني إلى أجل غير مسمى [479].

عندما قرأ أصدقائي وعائلتي هذا الخبر على الموقع الإلكتروني لمكتب السجون، لم يُصدِّقوا ما حدث، وأخذوا يشعرون بالخوف، أما أنا - المتهمة بأنَّني (عميلة عراقية)، فبقيت داخل السجن في القاعدة العسكرية وقد اعتراني فزع شديد.

obeikan.com